منظمة الأسلحة الكيميائية تؤكد استخدام الكلور في دوما

سوريا : مقتل 11 من قوات «قسد» في انفجار سيارة مفخخة

طفلان يعانيان آثار الهجوم الكيماوي في دوما السورية

نازحون يعودون إلى بيوتهم في سوريا

- المرصد السوري: قوات النظام تسيطر على معبر نصيب الحدودي
- آلاف النازحين يعودون لمنازلهم بعد اتفاق وقف القتال في درعا
- «الخارجية» الأردنية: تأمين النازحين السوريين في مقدمة محادثاتنا مع جميع الأطراف

عواصم – «وكالات» : أظهر تقرير حصلت عليه وكالة رويترز أن تحليلاً مبدئياً أجرته منظمة «حظر الأسلحة الكيماوية» خلص إلى استخدام غاز الكلور في هجوم في مدينة دوما في سوريا في أبريل أودى بحياة عشرات المدنيين، مما دفع الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا إلى شن ضربات جوية.

وكانت المنظمة أرسلت بعثة لتقصي الحقائق إلى دوما في منتصف أبريل الماضي بعد حوالى أسبوع من الهجوم الذي وقع في السابع من الشهر نفسه في الجيب القريب من دمشق.

وقال التقرير: «عُثر على مواد كيماوية عضوية مختلفة تحتوي على الكلور في عينات» أخذت من موقعين.

وذكر التقرير أنه لم يتم العثور على أدلة على استخدام غازات أعصاب.

من ناحية أخرى قتل 18 شخصاً على الأقل الجمعة، بينهم 11 عنصراً من قوات سوريا الديموقراطية المدعومة أمريكياً، جراء تفجير سيارة مفخخة أمام أحد مقراتها في شرق سوريا، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن لوكالة فرانس برس: «تسبب تفجير سيارة مفخخة أمام مقر لقوات سوريا الديموقراطية في بلدة البصيرة في ريف دير الزور الشرقي بمقتل قيادي مع 10 من عناصره بالاضافة الى سبعة مدنيين بينهم ثلاثة أطفال».

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها عن التفجير، لكن عبد الرحمن رجح أن يكون تنظيم داعش الذي غالباً ما يتبنى اعتداءات مماثلة يقف خلفه.

وأطلقت قوات سوريا الديموقراطية، وهي تحالف فصائل كردية وعربية، في الأول من مايو المرحلة النهائية من حربها ضد التنظيم لانهاء وجوده في شرق سوريا.

ولم يعد التنظيم يسيطر على أي مدينة في سوريا، لكنه يحتفظ بقرى وبلدات وجيوب ينتشر فيها بضعة آلاف من المقاتلين.

من جهة أخرى سيطرت قوات النظام السوري الجمعة على معبر نصيب الحدودي مع الأردن، بعد أكثر من 3 سنوات من خسارته، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الانسان، تزامناً مع اقتراب فصائل الجنوب من التوصل إلى اتفاق مع الجانب الروسي.

وقال مدير المرصد رامي عبد الرحمن إن «آليات تابعة للشرطة العسكرية الروسية يرافقها ممثلون عن الادارة الحكومية السورية للمعابر دخلت المعبر من دون قتال».

وأوردت وكالة الأنباء السورية الرسمية سانا «رفع علم الجمهورية العربية السورية على معبر نصيب»، من دون أي تفاصيل إضافية.

وجاءت السيطرة على المعبر بعد وقت قصير من إعلان متحدثين باسم الفصائل المعارضة عن قرب التوصل إلى اتفاق مع الجانب الروسي لوقف المعارك، ينص أحد بنوده على أن «يكون المعبر تحت إدارة مدنية سورية بإشراف روسي».

ولا تزال جلسة المحادثات مستمرة بعد ظهر اليوم بين وفد الفصائل المسلحة المعارضة والجانب الروسي في مدينة بصرى الشام، في وقت لم تصدر قيادة الفصائل أي بيان رسمي بعد.

وسيطرت الفصائل المعارضة مطلع أبريل 2015 على معبر نصيب الاستراتيجي مع الأردن، ويعرف باسم جابر من الجهة الأردنية، وقبل اندلاع النزاع، شكل هذا المعبر ممراً تجارياً حيوياً.

ومنذ اشهر، جعلت دمشق من استعادة السيطرة عليه أولوية لما لاعادة تنشيط التجارة مع الأردن من فوائد اقتصادية ومالية.

وتشن قوات النظام منذ 19 يونيو عملية عسكرية واسعة النطاق في محافظة درعا بدعم من روسيا التي ابرمت في الأيام الأخيرة اتفاقات «مصالحة» منفصلة في اكثر من 30 قرية وبلدة.

وتنص هذه الاتفاقات على استسلام الفصائل وتسليم سلاحها مقابل وقف القتال ودخول قوات النظام مع عودة المؤسسات الرسمية للعمل.

من جانب آخر بدأ آلاف النازحين منذ الجمعة، بالعودة إلى منازلهم في محافظة درعا، مع توقف القصف فيها بشكل كامل، بعد التوصل إلى اتفاق بوقف القتال بين قوات النظام، والفصائل المعارضة في المنطقة الجنوبية، وفق ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وبدأت قوات النظام بدعم روسي في 19 يونيو عملية عسكرية كبيرة ضد الفصائل المعارضة في محافظة درعا، ما دفع بأكثر من 320 ألف مدني للنزوح من منازلهم، وفق الأمم المتحدة، وتوجه عدد كبير منهم إلى الحدود مع الأردن.

وقال مدير المرصد، رامي عبد الرحمن: «بدأ آلاف النازحين بالعودة منذ عصر الجمعة، من المنطقة الحدودية مع الأردن، إلى قرى وبلدات في ريف درعا الجنوبي الشرقي، مستفيدين من الهدوء الذي تزامن مع وضع النقاط الأخيرة لاتفاق وقف إطلاق النار».

وإثر مفاوضات قادتها روسيا، مع الفصائل المعارضة في محافظة درعا، تم التوصل مساء الجمعة، إلى اتفاق لوقف إطلاق النار، يتضمن إجلاء المقاتلين والمدنيين الرافضين للتسوية إلى مناطق تسيطر عليها الفصائل المعارضة في شمال البلاد.

كما يتضمن الاتفاق وفق وكالة الأنباء السورية الرسمية، سانا، «استلام الدولة السورية كل نقاط المراقبة على طول الحدود السورية الأردنية» على أن يعود النازحون إلى بلداتهم ومؤسسات الدولة إلى ممارسة عملها.

وتتواصل السبت، حركة النازحين باتجاه قرى وبلدات يشملها الاتفاق، وفق عبد الرحمن، الذي أشار إلى أنه «في المقابل، يخشى البعض العودة إلى مناطق دخلتها قوات النظام خوفاً من الاعتقالات».

وأبقى الأردن، الذي يستضيف أكثر من مليون لاجئ سوري، حدوده مغلقة قائلاً: إنه «لا يستوعب موجة جديدة من النازحين»... إلا أن منظمات دولية وإنسانية طالبته بفتح حدوده أمام الفارين من العنف.

وفي منطقة زراعية نزح إليها جنوب مدينة درعا، قال أسامة الحمصي 26 عاماً: «أؤيد الاتفاق لوقف القتال والدم، يكفي قتل وتهجير. أطفالنا ونساءنا تشردوا عند الحدود».

وأضاف: «حين نتأكد من صحة وقف إطلاق النار، إذا ضمنا أن أحداً لن يلاحقنا وحصلنا على ضمان حتى لو بسيط، نريد أن نعود إلى بيوتنا بدلاً من أن نبقى مشردين في المزارع».

وخلال العامين الأخيرين، شهدت مناطق سورية عدة اتفاقات مماثلة تسميها دمشق اتفاقات «مصالحة»، آخرها في الغوطة الشرقية قرب دمشق، وتم بموجبها اجلاء عشرات آلاف المقاتلين والمدنيين إلى شمال البلاد.

وتزامنا مع جلسة التفاوض الأخيرة الجمعة، استكملت قوات النظام سيطرتها على كامل الشريط الحدودي مع الأردن، ووصلت إلى معبر نصيب الحدودي الذي كانت الفصائل تسيطر عليه منذ مطلع أبريل 2015.

وأفاد عبد الرحمن أن «قوات النظام أرسلت السبت المزيد من التعزيزات العسكرية إلى المعبر الحدودي»، الذي كان يعد ممراً تجارياً حيوياً بين سوريا والأردن قبل اندلاع النزاع».

من ناحية أخرى قال وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي الجمعة «إن عودة عشرات الآلاف من النازحين السوريين لجنوب سوريا أولوية قصوى للمملكة وإنه ناقش «ضمانات عملية» مع الأطراف المعنية لتحقيق ذلك».

وقال الصفدي في تغريدة على تويتر «تأمين الأشقاء السوريين جنوب سوريا وعودتهم إلى منازلهم وتلبية احتياجاتهم وضمن أمنهم في وطنهم في مقدمة محادثاتنا مع جميع الأطراف».

وتأتي تغريدة الصفدي بالتزامن مع على الاحداث الدائرة في جنوب سوريا وسيطرة روسيا والنظام السوري على معبر نصيب الحدودي مع الاردن.

شكري يبحث مع المستشار النمساوي الهجرة غير الشرعية ومكافحة الارهاب

الحكم على لبنانية بالحبس 11 سنة لإهانتها الشعب المصري

وزير الخارجية المصري سامح شكري والمستشار النمساوي سيباستيان كورتز

القاهرة – «وكالات» : قضت محكمة جنح في القاهرة، السبت، بحبس مواطنة لبنانية 11 سنة بعد أن أدينت بـ«الاساءة للشعب المصري» في شريط فيديو بثته على فيس بوك، بحسب ما قال مسؤول قضائي.

ويمكن للمواطنة اللبنانية، منى المذبوح، الطعن بهذا الحكم أمام محكمة الاستئناف.

وأوقفت السلطات المصرية المذبوح نهاية مايو الماضي وقررت حبسها احتياطيا وإحالتها إلى المحاكمة «لإذاعتها عمدا اشاعات كاذبة من شأنها المساس بالمجتمع، والتعدي على الأديان فضلا عن صناعة، وعرض محتوى خادش للحياء العام، عبر صفحتها بموقع فيس بوك»، بحسب ما قالت النيابة العامة.

ونشرت المذبوح، في مايو الماضي مقطع فيديو، على حسابها على فيس بوك تم تداوله على نطاق واسع على مواقع التواصل الاجتماعي، تتهم فيه المصريين بالتحرش الجنسي، والنصب، والسرقة، وذلك بسبب مواقف شخصية تقول انها تعرضت لها في مصر.

واستخدمت المذبوح ألفاظا نابية في الفيديو، الأمر الذي أثار سخط مواطنين مصريين طالبوا بالقبض عليها ومحاسبتها.

ولكن المذبوح ظهرت لاحقا في مقطع فيديو آخر، أكدت فيه أنها لم تقصد إهانة المصريين في شريط الفيديو الأول.

وقالت: «أنا لم أقصد الشعب المصري بمجمله ... ولم أتكلم في السياسة».

من ناحية أخرى اجتمع المستشار النمساوي سيباستيان كورتز مع وزير الخارجية المصري سامح شكري، في إطار الجولة الأوروبية الحالية التي يقوم بها والتي شملت ألمانيا والنمسا.

وأشاد شكري خلال اللقاء بالعلاقات التاريخية التي تربط مصر بالنمسا، معرباً عن حرص مصر على تطويرها واستكشاف سبل وأوجه متعددة للتعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

كما تقدم وزير الخارجية بالتهنئة للمستشار النمساوي بمناسبة تولي بلاده الرئاسة الدورية للاتحاد الاوروبي الشهر الجاري وحتى نهاية العام، حيث أعرب المستشار النمساوي عن تطلعه لتعزيز التنسيق مع مصر خلال فترة الرئاسة النمساوية للاتحاد الأوروبي، سواء على المستوي الثنائي وكذلك فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية التي تهم مصر ودول الاتحاد الأوروبي.

وكشف المتحدث باسم الخارجية المصرية أحمد أبو زيد، أن قضية الهجرة غير الشرعية ومكافحة الإرهاب استحوذتا على جانب من لقاء وزير الخارجية بالمستشار النمساوي، حيث أكد شكري اهتمام الدولة المصرية بمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية وهو ما أسفر عن عدم خروج أي قارب للهجرة غير الشرعية من السواحل المصرية منذ سبتمبر 2016، وتأكيد أن التعاون المصري الأوروبي يمثل مصلحة مشتركة تضيف لرصيد العلاقة الاستراتيجية بين الجانبين.

وأضاف أبوزيد أن وزير الخارجية استعرض أهم عناصر برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري ونتائجه الإيجابية اتصالا بزيادة معدل النمو إلى 5.4% وارتفاع الاحتياطي النقدي إلى 44 مليار دولار وانخفاض معدل البطالة إلى نحو 10.5%، وتغيير قانون الاستثمار بما يسمح بخلق مناخ استثماري جديد يتيح الفرصة للمزيد من الاستثمارات الأجنبية، مع دعوة الجانب النمساوي لتشجيع كبار رجال الأعمال وكبريات الشركات لديه على الاستثمار في مصر بالمشروعات القومية الكبرى بما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثمارات المتبادلة.

من جانبه، أثنى المستشار النمساوي على العلاقات المصرية النمساوية وأهمية تعزيزها مستقبلا، كما طلب نقل تحياته للرئيس عبد الفتاح السيسي تقديرا لجهوده الدؤوبة في الحفاظ على الدولة المصرية وتحقيق طفرة تنموية ومعيشية بها، بالإضافة إلى رؤيته العقلانية.

الرئيس اللبناني: لن ندخر جهداً في سبيل استعادة أرضنا المحتلة

الرئيس اللبناني ميشال عون

بيروت – «وكالات» : أعلن الرئيس اللبناني العماد ميشال عون، أن بلاده تجري محاولة لترسيم حدوده البرية جنوب لبنان، مع إسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة، ولن يدخر أي جهد لاسترداد مزارع شبعا وتلال كفرشوبا جنوباً والجزء اللبناني من بلدة الغجر المحتلة.

وأدلى عون بهذا التصريح خلال استقباله لوفد «هيئة أبناء العرقوب ومزارع شبعا» الجمعة.

وقال الرئيس عون «إن لبنان.. لن يتنازل عن حقه في إعادة هذه الأراضي الى اصحابها، فالأرض لبنانية، وسكانها لبنانيون، ولا يمكن اعتبارهم رعايا لبنانيين يتملكون أراض غير لبنانية لاسيما وأن كل معاملاتهم الشخصية وقيودهم مرتبطة بلبنان وهذا يكفي لإثبات أن الأرض لنا».

وأضاف «إن لبنان يجري حالياً محاولة لترسيم الحدود البرية(جنوب لبنان) ، على أن تكون مزارع شبعا وتلال كفرشوبا جزءاً من هذا الترسيم، وبذلك يتمكن من استرجاع كامل اراضيه».

وكشف رئيس الجمهورية أن «هذه العملية هي تحت رعاية الأمم المتحدة وليس بشكل مباشر مع الإسرائيليين»، معتبراً أن «هذا حق سيادي لبناني لا يمكن لأحد النقاش فيه».

وأوضح أن «الوضع الأمني في لبنان ممتاز، وأن جزءاً من النازحين السوريين الذين نزحوا الى مناطق شبعا بدأ بالعودة، ما ينعكس إيجاباً على الوضعين الأمني والاقتصادي فيها».

ويذكر أن الاحتلال الإسرائيلي ينوي إقامة جدار على الخط الأزرق وهو خط الانسحاب الذي وضعته الأمم المتحدة في العام 2000 جنوب لبنان، بهدف التحقق من الانسحاب الإسرائيلي، وهو يتطابق مع خط الحدود الدولية في قسم كبير منه، وتوجد فوارق في عدد من الأماكن، لذا يتحفظ لبنان على الخط الأزرق في هذه المناطق.

الرئيس التونسي يؤكد التزام بلاده بالوقوف إلى جانب ليبيا

تونس – «وكالات» : التقى الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي بتونس الجمعة وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي، الطاهر سيالة، لبحث جهود تسوية الأزمة السياسية في ليبيا.

وأعلن السبسي خلال اللقاء عن الأولوية القصوى لإعادة الأمن والاستقرار وبناء الدولة الليبية وتركيز مؤسساتها، باعتبارها حليف استراتيجي لتونس.

كما لفت الرئيس التونسي، بحسب بيان رئاسي، إلى أن المصلحة المشتركة للبلدين تقتضي التوافق بين مختلف الأطراف الليبية وتغليب مصلحة الشعب الليبي والإسراع بإيجاد تسوية سياسية شاملة بالإستناد إلى المبادرة الثلاثية والاتفاق السياسي والخطة الأممية.